كلية الهندسة بشبرا
FACULTY OF ENGINEERING AT SHOUBRA
ERJ
ISSN:1687-1340

ENGINEERING RESEARCH JOURNAL (ERJ)
Volume (52) , Issue (2)
April 2023, pp:130-136
https://erjsh.journals.ekb.eg

نحو الية لتفعيل عمليات المشاركة في التنمية العمرانية

Nabil Ashry Ibrahima[a],Kamal Riad[a], Shaimaa Hussein Abdalale[a*]
[a] قسم الهندسة المعمارية ـ كلية الهندسة بشبرا ـ جامعة بنها
* Corresponding Author
E-mail: shussein1986@gmail.com, nabil_ashry2000@yahoo.com, kamal.riad@feng.bu.edu.eg

الملخص : تركز الدراسة على المجتمعات العمرانية الجديدة بصفه عامة وعلى دور عمليات المشاركة في التنمية العمرانية بصفه خاصة ؛ حيث يظل التواصل والمشاركة بين الأفراد والوحدات الداخلية من أهم الآليات الأساسية التي يمكن توظيفها بدرجاتها المختلفة لدفع العلاقات داخل الجماعة أو المؤسسة في اتجاه التراضي والتوافق والانسياق النسبي والآلية الأساسية لضبط الصراع أو التناقضات الداخلية بين الأفراد والجماعات حول الأدوار والوضعيات التنموية المختلفة . وتعتمد الدراسة على المنهج الاستقرائي في عرض المفاهيم الأساسية لعمليات المشاركة في المجتمعات العمرانية الجديدة ، كما استخدم البحث المنهج الاستنتاجي لتحليل المضمون علي أساس من المنهج التجريبي القائم علي الملاحظة وفرض الفروض وتشخيص للوضع الراهن للوصول إلي مكونات النموذج التحليلي المقترح لعمليات المشاركة في ضوء المؤشرات والدروس المستفادة من عملية التحليل.

الكلمات المفتاحية. النموذج التحليلي للمشاركة– التنمية العمرانية للمدن – المشاركة الفعالة.

مقدمة

تعتبر الادارة المركزية المطلقة او شبه المطلقة في ظل غياب المشاركة الشعبية الفعالة في ادارة المجتمعات العمرانية الجديدة عائقاً رئيسياً في مواكبة التطور العمراني لهذه المجتمعات في مصر، حيث تقيد معظم القرارات العمرانية الاستراتيجية في المجتمعات العمرانية الجديدة سرعة التغيير والتطوير في التنمية العمرانية. وتشهد المجتمعات العمرانية الجديدة استمرارية نحو التوجه المركزي وغياب المشاركة الشعبية الفعالة في الإدارة في ظل اندثار هذا التوجه في معظم المجتمعات العمرانية الجديدة في العالم .لذا تفقد المجتمعات العمرانية الجديدة القدرة نحو اتخاذ قرار عمراني استراتيجي يميزها عن باقي المدن الجديدة الاخرى ويضيف لها طابعاً خاصاً بها. وعلى الرغم من التنوع البيئي التي تعيشه المجتمعات العمرانية الجديدة في مصر إلا أنها متأثرة بالعمران المحلي القائم ، فليس من المعقول ان يتشابه عمران المدن الصحراوية مع عمران المدن الداخلية ، وبالتالي فقدت المجتمعات العمرانية الجديدة هويتها المتميزة الخاصة بها والتي تنفرد بها مصر بشكل متأصل لظروفها البيئية المختلفة عن المناطق والبلدان الأخرى نتيجة المركزية المتأصلة في هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة[1].

وطالبت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة عام ١٩٧٥م الحكومات بتبني المشاركة الشعبية كمقياس أساسي في استراتيجيات التنمية القومية، والفهم المعاصر للمشاركة يرى أنها وسيلة لتقريب الأفراد ومؤسسات المجتمع المحلى من العمليات والخطوات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر مباشرة على حياتهم، وتجعلهم يقومون بدورهم ومسئولياتهم تجاه المشاركة في التنمية، وبذلك فإن المشاركة تعتبر هدفاً للتنمية العمرانية كما إنها وسيلة لتحقيقها.

صاحبت التحولات الديموقراطية في مصر جهود كبيرة مبذولة لتجاوز كل هذه المعوقات المصاحبة للمشاركة وتوفير فرص أكثر وأكبر أمام نمو وتطور المجتمع المدني والتنظيمات الأهلية وتوسيع فرص المشاركة بين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص في عملية التنمية العمرانية ، ولكننا مازلنا نحتاج إلى مزيد من الجهد لتصبح المشاركة خياراً استراتيجياً ومطلباً ضرورياً في سياق التطورات العالمية وتفعيل وتنشيط المشاركة في مواجهة تحديات التنمية العمرانية ، ومن هنا تبرز أهمية تفعيل وتنشيط عمليات المشاركة لتجاوز كافة المعوقات أمام المشاركة الحقيقية والفعالة وإيجاد بيئة مناسبة للمشاركة في صنع القرارات العمرانية ، وذلك من خلال إيجاد صيغة أو نموذج يساهم في توفير كافة الوسائل والمفاهيم التي تحفز المواطنين ومنظمات المجتمع المحلى على المشاركة في أنشطة التنمية العمرانية بمستوياتها المختلفة القومية والاقليمية والمحلية بالمدن المصرية.

المشكلة البحثية

ان المسئولين المركزيين يؤكدون انهم صناع سياسة وادوات رقابة. اما الادارة فهي شأن خاص بأجهزة المدن، ويرد مسئولو أجهزة المدن أن أيديهم مغلولة عن الكثير من مسئوليات ومهام الادارة وتتدخل السلطة المركزية في كثير من التفاصيل ؛ لذا لابد ان نحتكم الى تقييم مؤسسي دائم ومحايد كمرجع أو نموذج؛ في ضوء عدم وجود إطار أو نموذج مرجعي للمشاركة بالتجمعات العمرانية الجديدة لذا تتطلب الدراسة بحث هذا الهدف من خلال دراسة محاور الاشكالية (المركزية في ادارة التنمية العمرانية بالتجمعات العمرانية الجديدة -غياب التقييم المؤسسي - إدارة التنمية بأسلوب إدارة المصالح الحكومية - غياب تأقلم وتكيف السكان مع البيئة الحضرية الجديدة).

الهدف:

يهدف هذا البحث إلى محاولة التوصل إلى آلية لتفعيل عمليات المشاركة في التنمية العمرانية من خلال اقتراح نموذج تحليلي متكامل ومترابط لمجموعة المفاهيم الخاصة بالمشاركة في ضوء المشكلات التنموية التي واجهت عمليات المشاركة في صناعة القرار أو في الأنشطة التنموية بمستوياتها المختلفة، وتحليل أسباب إخفاق هذه المؤسسات في تحقيق مستويات المشاركة، وصولاً الى صياغة رؤية مستقبلية لإنمائها وتطويرها من أجل دفع التنمية العمرانية بالمدن المصرية.

منهج البحث

للتوصل الي هذا النموذج التحليلي سوف ينتهج البحث منهج البحوث التحليلية التجريبية لذا يتبع **(المنهج الاستقرائي/ الاستنتاجي)** الذي يهدف إلي التحليل من خلال عرض المفاهيم الأساسية للمشاركة ومدى فاعلية المؤسسات المعنية ومدى الحاجة لوجود نماذج تحليلية للمشاركة، كما استخدم البحث بعض الأدوات كالتحليل الوصفي وذلك لوصف وتحليل المحتوي العام لمجموعة التجارب الدولية المختارة ، للوصول إلي استنتاجات تتعلق بواقع الحال في تلك التجارب الدولية ، وفرض الفروض

وتشخيص للوضع الراهن من خلال رصد وتحليل واستعراض بعض التجارب المصرية في مجال التنمية العمرانية وتحليل بعض المحاولات السابقة لصياغة نماذج للمشاركة ، كما تتبع الدراسة التجربة العلمية والعملية مصدراً رئيسياً للوصول إلي مكونات النموذج التحليلي المقترح لعمليات المشاركة في ضوء المؤشرات والدروس المستفادة من عملية التحليل.

1-المفاهيم الأساسية:

1-1 مفهوم المشاركة:

وقد استخلص تعريف مفهوم المشاركة من مجموعة التعريفات المختلفة على أنه اندماج المجتمعات بأنواعها ومستوياتها المختلفة، وذلك بهدف تحقيق صيغة مناسبة لتوظيف طاقات أفراد المجتمع ووحداته المختلفة في بذل الجهد للبقاء والأمن وإعادة إنتاج الحياة معتمدا على كفاءة وفاعلية تنظيمها الداخلي وشبكة العلاقات والتفاعلات ومستوى المشاركة بين وحداتها الداخلية[2]

1-2 الدور الوظيفي للمشاركة:

لعبت المشاركة دوراً وظيفياً عبر مراحل التاريخ المختلفة في آليات التطور الاجتماعي لبناء هيكل بنيوي لتنظيمها الاجتماعي بأشكال متعدد المستويات والتراكيب من المؤسسات النظامية وغير النظامية وايضاً الجماعات .

1-3 الدور الاجتماعي للمشاركة:

كما انها ظلت من أهم الآليات الأساسية التي يمكن توظيفها بدرجاتها المختلفة لدفع العلاقات داخل الجماعة أو المؤسسة في اتجاه التوافق والتراضي والانسياق النسبي.

كما أنها الآلية الأساسية لضبط الصراع أو التناقضات الداخلية بين الأفراد والجماعات حول الأدوار والوضعيات التنموية المختلفة هي المشاركة والتواصل بين الأفراد والوحدات الداخلية.[3]

1-4 الدور الاقتصادي للمشاركة:

حيث تعمل وظيفة المشاركة والتفاعلات المرتبطة على ضبط حركة المؤسسة أو الجماعة أو المجتمع الأشمل من خلال ترشيد قراراتها وتحجيم إهدار الفاقد من الموارد والطاقة (مدخلاتها) ، ورفع عائدات أنشطتها لضمان الاستمرارية واستدامة وظائف البقاء والأمن وإعادة إنتاج الحياة [4]

1-5 الدور البيئي للمشاركة:

حيث ان الهدف الأساسي من التنمية هو الانسان ، وبالتالي تلبية متطلبات الراحة له من خلال محاكاة الطبيعة واستغلال مواردها بدلا من استيراد موارد غريبه عنها لا يستطيع الانسان أو المكان التكيف معها.

2- التطور التصاعدي:

يتميز التطور التصاعدي لأشكال التنظيم الاجتماعي أساساً بالاتجاه الواحد نحو تعدد أنواع ومستويات المؤسسات وتعقد تراكيبها وشبكاتها وكبر حجم بنياتها الداخلية وتعقدها.

3- توزيع الأدوار:

حيث يتحقق التنظيم من خلال تفكيك الأدوار الرئيسية لأدوار ثانوية متخصصة وبالتالي توليد وحدات ومؤسسات جديدة متخصصة ، وذلك لخلق قدر أكبر من كفاءة توظيف الموارد البشرية والمشاركة الفعالة بين أفراد المجتمع ، ويتم من خلال توزيع الأدوار من خلال المؤسسات الاجتماعية وتعددها، ليستهدف رفع كفاءة وفعالية التوظيف لتحقيق الغايات التنموية.

4- أهمية المشاركة:

نبعت أهمية مبادئ ومفاهيم المشاركة في صناعة القرار أو في الأنشطة التنموية بمستوياتها المختلفة من إخفاق المؤسسات القائمة في تحقيق مستويات التشارك والتفاعل والاتصال فيما بينها لحل المشكلات التنموية أو الاجتماعية أو السياسية أو البيئية، بسبب ضعف أداءها المؤسسي أو قصور وجمود التشريعات والنظم الحاكمة لها عن مواكبة التطور المطلوب.[5]

نتيجة لترهل وإخفاق الآلية الأساسية للمشاركة في صناعة القرار على المستوى المحلى (وهي المجالس المحلية المنتخبة)، ومع وجود الآليات الأصلية والقانونية منخفضة الكفاءة ورسوخ النظم المركزية القديمة وانخفاض كفاءة الاتصال والتنسيق بين الوزارات المستقلة والقوانين والضوابط البيروقراطية المقيدة أصبح لزاماً علينا وضع آليات بديلة أو تعويضية متمثلة في مداخل وأفكار لتحقيق المشاركة الفعالة لمؤسسات المجتمع المدني مع مؤسسات الإدارة المحلية من خلال الأنشطة التنموية المختلفة والشراكة لتحقيق التكامل.

5- الخلفية التاريخية لأطر المشاركة

- هناك العديد من المحاولات لصياغة أطر مشاركة مستدامة تضمن تحقيق حد أدنى من المشاركة بين أطراف عملية التنمية العمرانية، يمكن تلخيصها في التالي:
- صياغة "إطار تنظيمي للتخطيط الحضري" في محافظة أسوان بالتعاون بين محافظة أسوان وهيئة التعاون الفني الألماني .
- صياغة "إطار تنظيمي للتخطيط الإقليمي" في محافظة أسيوط بالتعاون بين محافظة أسيوط ومنظمة اليونيسيف ومجموعة منظمات الأمم المتحدة.
- صياغة "الإطار التنظيمي الإداري" لإدارة التنمية الإقليمية لإقليم أسيوط التخطيطي وقامت به الهيئة العامة للتخطيط العمراني.
- صياغة "الإطار التنظيمي الإداري" لإدارة التنمية الإقليمية لمحافظة شمال سيناء بالتعاون بين محافظة شمال سيناء وهيئة التعاون الفني الألماني.

وتعمل هذه المحاولات على استحداث إطار مؤسسي جديد يجمع في داخله كل الأطراف المعنية بالتنمية العمرانية المحلية مثل : المستفيدين ، وجهات الخبرة الفنية من الجامعات ومراكز البحوث الإقليمية، والمؤسسات الحكومية الإقليمية التابعة للوزارات والأجهزة المركزية ، والقطاع الخاص ، وذلك تحت أسم " المجلس الإقليمي للتنمية " أو " مجلس التنمية المتواصلة" ، بالإضافة إلى الإدارة المحلية، والمجالس الشعبية المنتخبة، ومؤسسات المجتمع المحلى بأنواعها المختلفة...الخ ، بحيث يعمل هذا الإطار على تحقيق الحد الأدنى من التنسيق وتكامل الأدوار بين الأطراف المعنية سواء على مستوى التخطيط وصناعة القرار أو على مستوى التنفيذ والتعامل مع المشكلات الملحة .

وقد اقترحت أغلب هذه المحاولات أن يكون لهذه المجالس أمانات فنية متخصصة للقيام بالعمليات الفنية التفصيلية اليومية، وأن تكون هذه الأمانة الفنية هي احدى الإدارات القائمة في جهاز الإدارة المحلية، أو مجموعة من الإدارات القائمة تحت مسمى " إدارة التنمية الإقليمية والعمرانية"، وفى بعض المحاولات كما اقترح استحداث إدارة جديدة لإدارة التنمية العمرانية بالهياكل التنظيمية للإدارة المحلية على مستوى المحافظة ومستوى المركز والمدينة[6]

ولقد لقيت هذه المحاولات قدراً من المقاومة والتجاهل ولم تظهر للوجود بشكل متكامل رغم وصول بعضها لدرجة متطورة بسبب الهيكل التشريعي والقانوني القائم، وصعوبة قبول المؤسسات الحكومية ومؤسسات الإدارة المحلية لأشكال مؤسسية جديدة قد تحد نسبياً من سلطاتها وقدرتها على التأثير الفعال.

وخلصت الدراسات إلى ضرورة إتباع الأنظمة التي تدعو إلى البناء بالجهود الذاتية من خلال مشاركة جهود الحكومة والمستعمل لتحقيق الأهداف المنشودة للتجمعات، لذا لابد من وجود رؤية جديدة لنماذج المشاركة في

التنمية العمرانية تتوافق وتعمل معاً على تطوير الوضع باستمرار في إطار الوضع المؤسسي القائم، من خلال الممارسة النشطة التي تؤدى لاكتساب الأدوار المؤسسية القائمة حالياً مزيداً من الفاعلية والتأثير مستقبلاً.

6- التجارب التطبيقية للتنمية بالمشاركة:

يهدف هذا الجزء من البحث إلى محاولة التعرف على الملامح الخاصة للتجربة المصرية في المشاركة في مجال التنمية العمرانية المحلية حيث انها هي النقطة التي تتقابل عندها المصالح الحياتية اليومية بشكل مباشر مع السلوك الفردي والسلوك المؤسسي وصراعات المصالح. [7]

وتعتمد المنهجية المتبعة هنا على اختيار وتحليل مجموعة من المجتمعات العمرانية الجديدة التي استهدفت بصفة أساسية تحقيق نموذج ما من المشاركة خاصة فيما يتعلق بعملية صنع واتخاذ القرار، وأن تمثل المجموعة المختارة عينة متنوعة من المجتمعات العمرانية الجديدة في مراحل تنموية مختلفة، وعرض هذه التجارب بشكل تحليلي مع إلقاء الضوء على بعد المشاركة وحجم وطبيعة أدوارها، وتحديد آلية المشاركة ومدى فاعليتها.

6-1 تجمع البسايسة برأس سدر

تم اختيار موقع البسايسة الجديدة كتوأم لقرية البسايسة القديمة برأس سدر احتراما لمبدأ البدء بتعمير الأقرب.، وهي امتداد لبرنامج تنمية شامل، حيث بدئت الفكرة بمبادرة خاصة من أحد أساتذة الجامعة الامريكية وبعض المستثمرين من خلال جمعية تنمية القرية لإقامة مجتمعاً منتجاً ومحافظاً على البيئة والتراث ويحقق الملائمة العمرانية والمعمارية لظروف البيئة الصحراوية، ومقام طبقاً لاشتراطات بنائية تحافظ على الخصوصية ، واستخدام الطاقة المتجددة ووسائل التكنولوجيات المناسبة للصحراء، والتعاونيات في الإنتاج والخدمات والتسويق، وبترحيب من الأهالي تحت مظلة الدعم العلمي والاجتماعي والاقتصادي في تجربة للتآخي بين المجتمعات العمرانية بالوادي القديم المجتمعات العمرانية الجديدة في سيناء، يقيمها الشباب بالمجهود والأموال والعمل الأهلي والتطوعي مع الاحتفاظ بتوحد النسيج الاجتماعي ، ويضاف لذلك تطبيق سياسة تملك الأراضي السكنية والزراعية وفيها أتبعت سياسة تملك الأراضي التي تبدأ بتنميتها بالتجمع العمراني كنوع من أنواع تقديم الدعم والحوافز الدافعة للتنمية ، وتنفيذ المشروعات المدرة للدخل، والقيام بالأنشطة التعليمية والتدريبية بالمجتمعات التي تأثرت بالبطالة والفقر والأمية.[8]

وقد فرضت طبيعة البرنامج وهدفه الاستراتيجي الذي يستند إلى مبدأ التنمية بالمشاركة ضرورة وجود آليات تحقق تكامل وتنسيق جهود وإمكانيات الجهات المسئولة عن البرنامج من ناحية، وتضمن مشاركة ممثلي المجتمع المحلى بجميع فئاته من ناحية أخرى كما ورد في جدول رقم 1.

جدول رقم 1 الاليات المتبعة في تجمع البسايسة

الأهالي والقادة الشعبيين المعنيين
حيث شارك الأهالي في التجربة وكان لهم دوراً فعال في إنجاح التجربة بالمشاركة الإيجابية في أغلب مراحل التجربة والمشاركة في إعداد المشروع.
الجمعية الأهلية التعاونية الزراعية
حيث عملت على التنسيق للاجتماعات والمقابلات وأصبحت هي الجهة الوحيدة التي تلعب دور حلقة الاتصال المباشر والدائم بين الأهالي والجهات الرسمية المسئولة عن التراخيص والتصاريح.
مندوبون من شيوخ القبائل
وهم المتطوعون لجمع الموافقات من الجماعات البدوية، وتتركز مهامهم في أن يكونوا حلقة الوصل الدائمة بين الأهالي وبين أنشطة ومشروعات البرنامج.
لجنة "البسايسة" بالوحدة المحلية:
وتتشكل من ممثلين عن المجلس الشعبي المحلى وممثلين عن كل منظمة وجمعية أهلية في نطاق الوحدة المحلية، وأعضاء المجلس التنفيذي والقيادات الطبيعية بالوحدة المحلية، وتقوم هذه اللجنة باختيار مشروعات التنمية وترتيب أولوياتها في إطار خطة زمنية، وتوزيع الأدوار التنفيذية وتوزيع الاعتمادات المالية المتاحة على المشروعات واقرار حجم وطبيعة المشاركة الشعبية فيها ومتابعة تنفيذها وتقييمها.
اللجنة الفرعية لتنمية المرأة
وتتكون من مندوبات ونشيطات الخدمة العامة بالقرية إضافة إلى ممثلي المنظمات الحكومية والأهلية المعنية، وتتمثل مهمتها في العمل على تمكين المرأة الريفية من ممارسة حقوقها والإفادة بما يتوفر في القرية من خدمات وفرص إنمائية
لجنة المركز
وتضم ممثلين عن المجلس الشعبي المحلى بكل مركز وممثلين عن كل لجنة قروية وأعضاء مجلسي الشعب والشورى وأعضاء المجلس التنفيذي للمركز، وتقوم هذه اللجنة بتوزيع الموارد المالية الحكومية والأجنبية المتاحة فيما بين الوحدات المحلية القروية التابعة للمركز
لجنة المحافظة
وتتشكل برئاسة المحافظ وأعضاء يمثلون المجلس المحلى الشعبي للمحافظة وممثلين عن كل لجنة مركز، وممثلين عن الجمعيات والمنظمات الأهلية وأعضاء المجلس التنفيذي، وتتركز سلطة هذه اللجنة في توزيع الموارد المالية الحكومية والأجنبية المتاحة فيما بين المراكز الإدارية للمحافظة.
الجهاز الحكومي (الدولة)
ظهرت مشاركة الجهاز الحكومي فقط في مرحلة عمليات الموافقة الإدارية والتنظيمية على المشروع واستخراج التصاريح الامنية والتخطيطية.

لقد حققت تجربة " البسايسة " العديد من الإنجازات الملموسة وخاصة ما يتصل بالمواطن الريفي نفسه وما صاحب تنفيذ البرنامج من آليات عملت على الارتفاع بمستوى مشاركته في تنمية مجتمعه ودمجه في عملية التنمية، وصاحب ذلك من تغيرات في التكوينات النفسية والاتجاهات العقلية والاجتماعية للمشاركين وتعميق مفاهيم ديموقراطية التنمية والتنمية بالمشاركة بوصفها جوهر العملية الإنمائية.

6-2 تجمعات منظمة الاغذية العالمية-الفاو

لقد كانت التجربة بالتعاون بين الجهاز الحكومي المصري ممثلة في وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة ويمثلها بالمشروع أجهزة التعمير بكل محافظة مع برنامج الغذاء العالمي (F.A.O) حيث تركزت

فلسفة المنظمة في تنمية المجتمعات الجديدة الصغرى تحت شعار موحد عرف المشروع به هو (الغذاء مقابل العمل والتنمية العمرانية والزراعية).i وفي إطار الاتفاق المبرم بين الحكومة والمنظمة في ٥ سبتمبر عام ١٩٦٨م كمرحلة أولي أنشئت بمحافظة مطروح، حيث بدء العمل بها كمرحلة تجريبية من ١٩٧٧م حتى ١٩٨١[9]

وتلها مرحلة تجريبية أخري بكل من محافظة شمال سيناء وجنوب سيناء من عام ١٩٨٣م إلى ١٩٨٥م وتلهما مراحل المشروع الفعلية والتي تثمر بالعمل الميداني حتى الآن، وكان لها دور رائد في أنشاء منظومات زراعية تمثل نسبة كبيرة جداً من الساحل الشمالي وسيناء الشمالية والجنوبية[10]
وقد تشارك الأهالي والقادة الشعبيين المعنيين والقطاع الخاص والجهاز الحكومي في التجربة:

جدول رقم 2 الاليات المتبعة في تجمعات منظمة الاغذية العالمية-الفاو

مندوبون من شيوخ القبائل
وهم التطوعيين لإقناع الجماعات القبلية عن طريق زيارتهم في مواقع تواجدهم وشرح المشروع وخطواته وكيفية تطبيقه والنتائج التي تعود على المستفيد بعد الاستقرار.
منظمة الأغذية العالمية (الفاو)
حيث كانت المنظمة لها الدور الرئيسي والمحوري في تحقيق مجتمعات تنموية زراعية مستقرة بالمحافظات الصحراوية حيث وضعت المنظومة التنموية بداية من الفلسفة والمنهج والأليات وحتى الأدارة.
الأهالي والقادة الشعبيين المعنيين
كانت للأهالي مشاركة فعالة حيث شارك الأهالي في أغلب مراحل المشروع، الانشطة الزراعية، السكن الملائم وتدبير احتياجاتهم للوصول إلى المجتمع المنشود.
اللجنة الفرعية لتنمية المرأة
شملت رؤية المنظمة سياسة التنمية بها مشاركة المرأة المستفيدة وعدم التمييز حيث ركز البرنامج على توفير وقت المرأة المهدر في جمع الحطب أو الشجيرات وتوفير الوقود وجلب المياه من الآبار والخزانات من مسافات بعيدة عن سكنها مما يجعلها لا تستطيع ممارسة أية أعمال إنتاجية تعود عليها بدخل مادي، بإدخال لها أفران الكيروسين بالمنزل الجديد، بالإضافة إلى تشجيعها على تربية الدواجن وزراعة حديقة بجوار المسكن يزرع فيها مستلزمات المنزل اليومية من الخضر والفاكهة، بالإضافة إلى التدريب على إنتاج نشاط السجاد اليدوي والأعمال اليدوية، ولكن لم تتح الفرصة للجمعيات الأهلية.
الجهاز الحكومي (الدولة)
حيث اقتصر دور الجهاز الحكومي على واستخراج التصاريح الامنية والتخطيطية للمنظمة وللسكان.
المحافظات ووزارة التربية والتعليم
حيث أنشئت بعض المدارس بهذه المجتمعات الجديدة ضمن خطة الوزارة في تنمية وتعمير الصحاري.

إن هذا النمط التنموي يرتكز على تفاعل الإدارة مع المستعملين فتتيح الإدارة الفرصة للمستعمل في المشاركة الايجابية للمستفيدين في مرحلة التخطيط ، وأعتمد البرنامج على استثمار طاقات المجتمع المدني ، وكذلك بدئت المحافظات بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم بإنشاء بعض ، كما ظهرت مشاركة المرأة المستفيدة وعدم التمييز ، فضلاً عن الاستفادة القصوى من مياه السيول المهدرة والعمل بمبدأ التنمية الذاتية والتعامل مع الموارد المحلية بكفاءة.

3-6 امتداد حي السلام- مدينة الإسماعيلية

هي ألية تشاركية ما بين الدولة وبرنامج الأمم المتحدة حيث تعاونت محافظة الاسماعيلية مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في إدارة مشروع التنمية المتواصلة لمدينة الاسماعيلية ، ويعتمد المشروع بصفة أساسية على مواجهة مشاكل التنمية المستدامة (التنمية الحضرية وحماية البيئة ..الخ) من خلال توليد استراتيجية عامة للتنمية المستدامة تتولد عنها استراتيجيات قطاعية (تنمية زراعية – تنمية صناعية – حماية بحيرة التمساح ..الخ) ، وبناء على ذلك يتم تحديد مجموعة من المشروعات ذات الأولوية ودراستها وإعداد دراسات الجدوى الفنية والمالية لها ، ودعم عملية تنفيذها مباشرة من خلال مشاركة الأطراف المحلية بنوعياتها المختلفة مع الأجهزة المعنية .لذا ظهرت التجربة كعمل جماعي بمشاركة الأطراف المعنية:[10]

جدول رقم3 الاليات المتبعة بامتداد حي السلام

اللجنة القيادية للمشروع
والتي تتكون من قيادات كل الأطراف المعنية (المحافظة – المجلس الشعبي- الجامعة- هيئة قناة السويس – الجمعيات الأهلية.. الخ.
مجموعات العمل التخصصية
قطاعات التنمية الصناعية – الزراعية – البيئية.. الخ.
مجموعات العمل
وهي مجموعات عمل للموضوع أو المشكلة المحددة، مع إمكانية التداخل بين هذه المستويات كلها
الأهالي والقادة الشعبيين المعنيين
فقد تشارك الأهالي والقادة الشعبيين المعنيين بشكل فعال في جميع مراحل المشروع حتى التنفيذ لتدبير احتياجاتهم والوصول إلى المسكن المناسب وأيضاً الخدمات والأنشطة، وذلك من خلال اتاحت وجود حوار منظم بين الأطراف المختلفة، ومجموعات العمل في إطاراً مؤسسياً مرناً لتحقيق المشاركة سواء بالنسبة للقرارات الاستراتيجية أو بالنسبة للتعامل مع المشاكل المحلية الضرورية.
الجهاز الحكومي
فتمثل دور الجهاز الحكومي في الموافقة على المشروع واستخراج التصاريح للبرنامج وللسكان وتشكيل جهاز للمشروع من البداية مسئول عن التنمية ومتابعة تحقيق الأهداف.

وزارة التعمير
حيث قامت وزارة التعمير بالأشراف على تنفيذ المخططات
برنامج الأمم المتحدة للتنمية Third world planning review
ظهر الدور الرئيسي للبرنامج في وضع الفلسفة وايضاً في عمليات التمويل.

يمكن تصنيف هذا النموذج باعتباره نوعاً من المشاركة الحقيقية مع الوضع في الاعتبار دور الطرف الخارجي المبادر والذي تم توظيفه محلياً بقوة من خلال مبادرات محلية مستمرة، ولم يمتد نجاح آلية مجموعات العمل لتوليد الاستراتيجيات والمشروعات وحل المشاكل المحلية العاجلة فقط بل امتد من خلال التنسيق بين الأطراف المعنية لتوفير التمويل للمشروعات المقترحة، وأمتد المشروع لبقية مدن المحافظة.

7- الدروس المستفادة من التجارب السابقة

بتحليل مجموعة التجارب التنموية السابقة، والمحاولات لصياغة أطر مستدامة تضمن تحقيق حد أدنى من المشاركة بين أطراف عملية التنمية العمرانية أمكن تلخيص مجموعة من النتائج والعديد من المعوقات التي تحد من القيام بمشاركة فعالة بين الأطراف المختلفة لعملية التنمية؛ لذا كان لزاماً تحدد الملامح الأساسية لهذه النماذج وخصائصها ودورها في عملية التنمية العمرانية.

7-1 المعوقات التي تحد من القيام بمشاركة فعالة بين الأطراف المختلفة لعملية التنمية:

- المركزية الشديدة وانعكاساتها وغياب التنسيق بين القطاعات الحكومية والمجتمع المحلي وايضاً تهميشه في صناعة القرار.
- ترتبط عملية المشاركة بمواقف ومبادرات فردية لمسئول أو شخصية قيادية أو زمن لحكم معين أو سياسة بعينها أو أطراف خارجية (الجهات الخارجية المانحة) أكثر من ارتباطه بإطار مؤسسي دائم.
- عدم استدامة هذه المبادرات والنماذج وتعرضها لمخاطر عديدة بعد انسحاب الطرف الخارجي.
- غياب ثقافة الحوار في التعامل بين الأطراف المختلفة وتحول عملية المشاركة إلى نوع من حوار الطرف الواحد.
- ضعف وترهل تنظيمات الأطراف المختلفة في عملية المشاركة.
- التركيز على استحداث أطر مؤسسية جديدة ومؤقته للمشاركة وإهمال أطر مؤسسية قائمة وقانونية.

7-2 الملامح الأساسية لنماذج المشاركة وخصائصها ودورها في عملية التنمية العمرانية:

- محاولة التغلب على مشاكل قائمة في نمط إدارة التنمية كالمركزية الشديدة وانعكاساتها وغياب التنسيق بين القطاعات الحكومية والمجتمع المحلي وايضاً تهميشه في صناعة القرار.
- ألا ترتبط عملية المشاركة بمواقف ومبادرات فردية لمسئول أو شخصية قيادية أو زمن لحكم معين أو سياسة بعينها أو أطراف خارجية (الجهة المانحة) أكثر من ارتباطه بإطار مؤسسي دائم.
- يجب أن تكون المبادرات قوية من الأطراف الخارجية (الجهات الخارجية المانحة) لاستخدام هذه المداخل لضمان فعالية مدخلاتها، وبالتالي استدامة هذه المبادرات وعدم تعرضها لمخاطر عديدة بعد انسحاب الطرف الخارجي.
- لم تكن عمليات المشاركة في التنمية عملية سهلة يتلاقى فيها الحوار والمشاركة، بل هي آلية لفهم وحل التناقضات والنزاعات بين الأطراف المختلفة من أجل تحقيق التوازن في المصالح والتنمية الحقيقية.
- لابد وأن تكون المعلومات عن المسألة (القضية) متاحة لكل الأطراف المعنية.
- يجب أن تكون الأطراف المعنية على وعى تام بمصالحها ولديها الرغبة في الحركة من أجل تحقيق هذه المصالح من خلال المشاركة.
- لابد من توازن القوى ووجود ثقافة الحوار حتى لا تتحول عملية المشاركة إلى نوع من حوار الطرف الواحد.
- تفعيل دور الأطر المؤسسية القائمة والقانونية الطبيعي في عملية المشاركة بجانب استحداث أطر مؤسسية جديدة ومؤقته في عملية المشاركة.

8- النموذج التحليلي للمشاركة في التنمية العمرانية

بعد دراسة وتحليل مجموعة التجارب المختارة ظهرت مجموعة من مقومات النجاح لهذه التجارب والتي أدت إلى الوصول إلى مجموعة من الحقائق والعناصر الأساسية التي تم بناء الفرضية الأولية لنموذج تحليلي مقترح لبناء نماذج المشاركة الحقيقية في مجال التنمية العمرانية عليها وذلك كما يلي:

- ينبغي على التجمعات الجديدة أن تهدف إلى إدراك وإدراج الاهتمامات وأنماط الحياة والقيم المتفاوتة لسكان المدينة المختلفين من خلال المزيد من ً الإشراك المدني الفعال من خلال تفعيل أدوار الأطر المؤسسية القائمة - وخاصة المجالس الشعبية المنتخبة، خصوصا أثناء المراحل المختلفة من التخطيط وصولا إلى تنفيذ المشاريع الشاملة والمحلية الخاصة بالمدينة.
- أن عملية الإشراك هي أكثر من مجرد ضمان الوصول إلى الخدمات الأساسية للجميع أو إطار للتنسيق والتكامل والتعاون ولكنها أيضاً آلية أساسية لحل أو إدارة تناقضات المصالح بين الأطراف المختلفة التي تتشابك مصالحها في مستويات ومراحل عمليات التنمية المختلفة
- تعزز من العمليات التشاركية المنطلقة من القاعدة طوال دورة السياسة برمتها وتوسيع دور الأطراف الثانوية في عملية المشاركة كوسيلة لدعم جهود الأطراف ذات القوة النسبية المحدودة -مثل الجامعات ومراكز البحوث، وذلك بغرض تعريف الأولويات والاستراتيجيات والإجراءات ومراجعتها بشكل جماعي وايضاً تسهم في توفير قواعد المعلومات التي يجب أن تكون متاحة بشكل متوازن لكل الأطراف المشاركة في التنمية.[ii]
- تدعم ثقافة التضامن وتضبط التكامل والتوافق بين حركة المؤسسات الممثلة للأطراف المختلفة في المجتمع من أجل تحقيق اهداف وغايات اجتماعية وتنموية مشتركة من خلال عمليات مثل إجراء المشاورات وإبرام التعاقدات ووضع الميزانيات بشكل تشاركي .
- تتسم "المدينة " بالتسامح، فإنها تقبل وتحتضن كافة السكان بغض النظر عن العمر، أو العِرق، أو العقيدة، أو النوع أو أي شكل آخر من اشكال التنوع.
- تقوم بتوفير مجالات تعاونية تتصف بالإدماج الاجتماعي وتوجهها العملية الديمقراطية لصناعة القرار
- تعزز القيم والرؤية المشتركة من خلال معرفة المصالح حول القضية المطروحة.
- تضع اليات للحوار والفهم ثم الاتفاق على المصلحة المشتركة وتوزيع أدوار الأطراف المختلفة من أجل مستقبل تنموي مشترك. متضمناً توزيع التكاليف والعوائد لكل طرف طبقاً لطبيعة وحجم دوره.

لذا يجب يجب احترام كافة العوامل المؤثرة على فاعلية المشاركة والتي تتمثل في مقايس النجاح الجزئي بالتجارب المحلية المختارة حيث تشتمل التجمعات العمرانية الجديدة على عدة نقاط اساسية تتمثل في: (المشاركة الايجابية للمستفيدين في مرحلة التخطيط - تنمية الجهود الذاتية - استثمار طاقات المجتمع المدني - إتاحة الفرصة للجمعيات الأهلية - مشاركة القطاع الخاص - عدم التمييز - تتضمن مجالات تعاونية) وذلك من خلال:

- تعريف المشكلة أو القضية من حيث الطبيعة الجغرافية وتأثيرها الإقليمي ودرجة أهميتها وقابليتها للحل.
- الأطراف المشاركة فهل هم أطراف مباشرة وغير مباشرة أم أطراف مؤثرة ودرجة وعيهم وتنظيمهم وقوة نفوذهم الحقيقية.
- دراسة مستويات وأنواع المشاركة المختلفة.
- العادات الاجتماعية.
- واخيراً التشريعات والقوانين.

9- الإطار العام لعناصر النموذج التحليلي للمشاركة

جدول رقم 4 تعريف المشكلة أو القضية

تعريف المشكلة أو القضية	
الطبيعة الجغرافية	فيجب معرفة الحيز الجغرافي ومدى تأثيره وتأثرها بالسكان، كما يجب معرفة حدود تأثيرها وتأثرها فهل هي مشكلة محلية أو إقليمية أو قومية أو دولية.
مدى تأثير المشكلة الإقليمي (حيويتها)	وهي تقيس الأهمية النسبية للمشكلة وتأثيرها على احتياجات السكان الضرورية، فهل هي عالية الحيوية أم متوسطة أم قليلة بالنسبة للحيوية، حيث أنه كلما زادت حيوية القضية كلما زادت صعوبات المشاركة وامكانية الوصول للحل نتيجة تعصب الأطراف المشاركة
قابليتها للحل	وهو مزيج بين الحيز الجغرافي المؤثر عليه ومدى تأثير المشكلة (حيويتها) فكلما زادت الأطراف المتأثرة وزادت حيوية المشكلة كلما قلت قابلية المشكلة للحل وتصبح اما عالية القابلية أو متوسطة أو منخفضة

جدول رقم 5 الأطراف المشاركة

الأطراف المشاركة	
الأطراف المباشرة والغير مباشرة	فالأطراف تنقسم إلى مباشرة ولها أدوار محددة وأخرى غير مباشرة ولها أدوار أخرى نتيجة للقوانين والأدوار المؤسسية والأدوار الاجتماعية (كشيوخ القبائل).
الأطراف المؤثرة والمتأثرة	فالأطراف المؤثرة عادتاً ما تكون الوزارات المعنية ورجال الأعمال الممولين، والأطراف المتأثرة هي المجتمع المحلى والجمعيات الأهلية، ولكن مع عملية المشاركة الفعالة بعض الأطراف المتأثرة تتمكن من خلال تنظيم نفسها وإدارة مواقفها التفاوضية أن تتحول إلى أطراف فاعلة من خلال مبادرات من الممكن أن تؤثر بقوة على القضية المحورية وعلى القوة النسبية للأطراف الأخرى.
درجة وعيهم وتنظيمهم	فتختلف درجة وعي الأطراف المشاركة بالقضية فمنهم أطراف إيجابية مبادرة والآخر أطراف سلبية مستجيبة فقط، ولكن مع المشاركة الفعالة تصبح بعض الأطراف السلبية المستجيبة أطراف إيجابية مبادرة عند زيادة وعيها بمدى تأثير هذه المشكلة على حياته ومصالحه.
نوع تنظيم الأطراف المشاركة	حيث يختلف التنظيم الداخلي للأطراف المشاركة ما بين مؤسسة حكومية وجمعية أهلية ومجتمع محلى وذلك يؤثر كثيراً على مشاركتهم.
قوة نفوذهم الحقيقية (القوى النسبية)	حيث تتأثر المشاركة بقوة نفوذ الأطراف المشاركة ومدي مشاركتهم واستغلال هذه النفوذ والتي تحدد بالوضعية القانونية للمسئوليات والأدوار، ومدى امتلاك المعلومات عن القضية المحورية والتنظيم الداخلي والقدرات التنظيمية ، وتكون اما قوية أو متوسطة أو ضعيفة.

جدول رقم6 مستويات وأنواع المشاركة المختلفة

مستويات وأنواع المشاركة المختلفة	
الشراكة	وهي اجتماع كافة الأطراف المشاركة في عملية التنمية في تفاوضات مستمرة من أجل صناعة القرار وتنفيذه بما يضمن كفاءة توزيع التكاليف والعوائد وتوازن المصالح.
المشاركة	وهي وجود طرف أساسي مبادر ويسمح للأطراف الأخرى بالقيام بأدوار جزئية محددة ومصممة سابقاً سواء في عمليات صنع القرار أو تنفيذه لنجاح المشروع.
الاستكشاف	يقوم الطرف الأساسي باستكشاف طبيعة الأطراف الأخرى في العملية التنموية المستهدفة ونوعيتها وحجمها وردود افعالها لإجراء التعديلات لقراره ومنتجه التنموي النهائي.
التعريض	يقوم الطرف الأساسي باتخاذ القرار وتعريضه للأطراف الأخرى للتأكد من سلامة التوجه والقرار وضمان تنفيذه.
الحوار النشط	يقوم الأطراف بعرض رؤياهم وإقناع واستقطاب باقي الأطراف بهذه الرؤى ليتواصلوا لرؤى جديدة توافقية ونهائية.
الحوار السلبي	وفيه لا يقوم الأطراف المشاركة بتقديم رؤى إيجابية للمشاركة، بل يقتصر على معرفة كل طرف بطبيعة الأطراف الأخرى وأدوارها.

جدول رقم 7 القيم والعادات الاجتماعية

القيم والعادات الاجتماعية

وهي القيم والعادات والتقاليد الاجتماعية وهي أكثر قوة من تأثير القوانين والتشريعات التي تتحكم في سلوك الأطراف المشاركة وطريقة تعاملهم مع بعض.

المراجع

[1] مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة(PARC) برنامج اللامركزية وقضايا المحليات.
اللامركزية ومستقبل الإدارة المحلية في مصر . القاهرة، يناير ٢٠٠٤.

[2] طارق وفيق (دكتور): في مسألة الحوار والمشاركة المجتمعية في مصر – رؤية تحليلية
لأبعاد الأزمة -المكتبة الأكاديمية، القاهرة ٢٠٠٥) .

[3] أماني قنديل (دكتورة): العمل الأهلي والتغير الاجتماعي، مركز الدراسات السياسية
والاستراتيجية، القاهرة ١٩٩٨) .

[4] صلاح زرنوقة (دكتور): الشراكة في صنع سياسات التنمية على المستوى المحلى، مؤتمر
الحوار والشراكة في الواقع المصري، القاهرة ١٩٩٨) .

[5] عبد الخالق شحاته (دكتور) : الحوار والشراكة الفعالة بين أطراف التنمية – الآليات
والمعوقات ، مؤتمر الحوار والشراكة في الواقع المصري ، القاهرة ١٩٩٨

[6] عبد الخالق شحاته (دكتور) : الحوار والشراكة الفعالة بين أطراف التنمية – الآليات
والمعوقات ، مؤتمر الحوار والشراكة في الواقع المصري ، القاهرة ١٩٩٨

[7] ابراهيم محرم (دكتور) : شروق – التنمية الريفية ، مؤسسة دار التعاون ، القاهرة ١٩٩٧

[8] جريدة الوفد، ٣٠ أبريل، عام ٢٠٠٧م.

[9] جهاز تعمير الساحل الشمالي، جهاز تعمير شمال سيناء، الجهاز التنفيذي جنوب سيناء،
١٩٩٨م.

[10] محافظة مطروح، الجهاز التنفيذي لتعمير الساحل الشمالي الغربي، وزارة التعمير
والمجتمعات الجديدة واستصلاح الأراضي.

[11] منظمة الفاو : Food And Agriculture Organization Of The United Nations

[12] مشروع التنمية المتواصلة لمدينة الاسماعيلية : محافظة الاسماعيلية ، UNDP١٩٩٤ .

[13] وفاء عبد الاله (دكتورة): المشاركة الشعبية في المجتمعات المحلية – مذكرة خارجية رقم
١٥٦٢، معهد التخطيط القومي، القاهرة ١٩٩٣.